الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية

أ. لعور نجوى

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالرقابة الدولية على الانتخابات، فقد بدأت هذه الأخيرة من خلال قيام منظمة الأمم المتحدة بالإشراف على العديد من العمليات الانتخابية في دول العالم ، ثم برزت أنواع أخرى من الرقابة الدولية كتلك التي تقوم بها المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوربي وغيرها، حيث يظهر الاهتمام الدولي بهذا الجانب من خلال الرقابة الفعالة على جميع مراحل العملية الانتخابية، بدءاً من مرحلة تسجيل الناخبين ومروراً بيوم الانتخاب وانتهاء» بمرحلة فرز وعدّ الأصوات. فمراحل العملية الانتخابية يجب أن تكون جميعها مستندة إلى المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الدولية على الانتخابات، نزاهة و شفافية المسار الانتخابي، الديمقراطية، اللجان الدولية لرقابة الانتخابات.

Summary:

This study aims to define the international control of the elections. This latter started through the supervision of the United Nations on many electoral processes all over of the world. After that, other types of international control appeared, such as the control of regional organizations like: the European Union and others. The International interest appears in this aspect through the effective control for all stages of the electoral process, from voter registration stage to the election day, ending by counting and sorting voices stage. So, the stages of the electoral process must all be based on international norms (standards) of free and impartial election.

Key words: International Control of Election, Integrity (impartiality) and Transparency of the Electoral Process, Democracy, International Committees for Election control.

مقدمة:

تصاعد الاهتمام الدولي بفكرة حقوق الإنسان و حرياته الأساسية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث صدرت عدة مواثيق و إعلانات و أبرمت عدة معاهدات تحصينا و حماية لهذه الحقوق، لكن الملاحظ أن بداية هذا الاهتمام كانت محتشمة و جاءت عامة دون تفصيل أو تدقيق، و لم تتطور إلا بعد التغيير الجذري الذي عرفه العالم ككل، و بظهور أجيال جديدة من الحقوق (الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ... إلخ).

حيث أصبح الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان أكثر تدقيقا و دفاعا عن حرية الفرد داخل مجتمعه لاسيما: في حرية التعبير، والتفكير، والملكية، والانتماء الحزبي، والصحافة، والمعارضة ...إلخ.

إذ يعد حق الشعوب في تقرير مصيرها بالاختيار الحر لنظام الحكم و من يمثلهم من أهم الحقوق التي يدافع عنها المجتمع الدولي بكل أطيافه، وهو ما أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 في المادة 21 منه « لكل فرد الحق في المشاركة في حكم بلده، مباشرة أو عن طريق نواب مختارين اختيارا حرا، لكل فرد الحق في الوصول إلى الخدمة العامة في بلده على قدم المساواة مع الآخرين، إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم، و يعبر عن هذه الإرادة في انتخابات دورية و صادقة تجرى بالاقتراع العام على قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري أو بإجراءات تصويت حر معادلة له».

نستقرأ من نص المادة سابقة الذكر أن الأداة الفعالة لحماية الحقوق السياسية للأفراد هي إجراء انتخابات دورية و الاختيار الحر و النزيه لنظام الحكم و الحكام، إلا أن هذه العملية قد تفقد شرعيتها بانتهاكات تتعارض مع فكرة حماية حق الشعوب في تقرير مصيرها و التعبير الحر عن إرادتها، وهو ما دفع المجتمع الدولي للبحث عن وسيلة أو أداة تسمح بحماية هذا الحق و تحول دون المساس به و عدم تعرض الأفراد لأية ضغوطات تمنعهم من التعبير الحر عن اختيارهم وأفكارهم.

وهو ما دفع الأمم المتحدة للجوء إلى وسيلة الرقابة الدولية على الانتخابات باعتباره عملاً تشرف عليه جهة محايدة عن الدولة المعنية بالانتخابات، و غايتها من وراء ذلك ضمان نزاهة و شفافية العملية الانتخابية، كما قد تُسند عملية مراقبة الانتخابات إلى منظمة غير حكومية لتتضافر الجهود تحقيقا لمجموعة من المبادئ لعل أبرزها وأهمها هو مبدأ احترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى تعزيز احترام الإرادة السياسية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث بتطرقه لواحدة من أهم أدوات الرقابة على الانتخابات الوطنية ألا وهي الرقابة الدولية، باعتبارها واحدة من أنجع الطرق لضمان نجاح و شفافية الانتخابات أيا كان نوعها (محلية أو رئاسية ...) و مكان إجرائها (دولة غنية أو فقيرة)، و مما لا شك فيه أن موضوع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية يحظى باهتمام عدد كبير من الخبراء المتخصّصين في السياسة والقانون الدولي والعلاقات الدولية وحقوق الإنسان باعتباره يسعى إلى تحقيق أرقى و أهم المبادئ ألا وهي مبدأ احترام حقوق الإنسان، و مادام الموضوع هنا يتمحور حول واحد من أهم أشخاص القانون الدولي ألا وهو الفرد و ضمان حقه الانتخابي بتوفير الرقابة الدولية كطرف مُحايد في العملية الانتخابية سيظل التحليل و الكتابة في هذا الموضوع يزيد اهتماما و توسعا.

أهداف البحث:

يستهدف هذا البحث إلى استجلاء مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية من خلال تعريفها و الوقوف عند أهم ضمانات حياد اللجان الدولية المشرفة عليها، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن الغاية من هذه الدراسة هو التعرف إلى أنواع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية مع التطرق إلى بعض الأمثلة من المناسبات الانتخابية التي أشرفت عليها منظمات دولية حكومية و إقليمية كطرف مراقب لنزاهتها و شفافيتها، لنصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج و التوصيات.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي، ذلك لأن الدراسة فيه انصبت على تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالرقابة الدولية على الانتخابات و ما سنته من ضمانات حماية لحقوق و حريات الإنسان، إلى جانب اعتماد المنهج الوصفي في تحديد أهم آليات الرقابة للمنظمات الحكومية و الإقليمية على الانتخابات الوطنية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول **مدى نجاح الرقابة الدولية على الانتخابات في توفير ميكانيزمات تضمن نزاهة و شفافية العملية الانتخابية ؟**

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية ؟
- ما المقصود بتعريف الرقابة على العملية الانتخابية و تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية؟
- ثم ماذا عن أهم المعايير الدولية للعملية الديمقراطية ؟
- هل هناك مفاهيم أخرى تتداخل مع مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات ؟
- و أخيرا ما هي الآليات التي تعتمد عليها المنظمات الدولية الحكومية و الإقليمية لتتبع حسن سير العملية الانتخابية ؟

ونجيب على الإشكالية انطلاقا من الخطة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية.

المطلب الثاني: ضمانات حياد اللجان الدولية لمراقبة الانتخابات الوطنية.

المبحث الثاني: أنواع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية.

المطلب الأول: رقابة المنظمات الدولية الحكومية على الانتخابات الوطنية.

المطلب الثاني: رقابة المنظمات الإقليمية على الانتخابات الوطنية.

المبحث الأول: مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية:-

تحرص الديمقراطيات الصاعدة و العريقة على نزاهة الانتخابات التي تفرز الممثلين و البرامج التي وقع عليها اختيار الشعب، باعتبار أن الانتخابات النزيهة هي مؤشر هام من مؤشرات التحول الديمقراطي وهي تتطلب توفر مجموعة من الشروط لنجاحها، لعل أهمها- لاسيما على الصعيد الدولي- وجود رقابة دولية على الانتخابات تشرف عليها منظمات دولية حكومية أو إقليمية، وقبل الخوض في عملية الإشراف و الرقابة الدولية نتعرف في هذا المبحث –أولا- إلى تعريف الرقابة الدولية، وهو ما سنتناوله في المطلب الأول، ثم ما هي الضمانات التي تكفل حياد و موضوعية الرقابة الدولية على الانتخابات، وهو ما سنجيب عنه في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية:-

قبل أن نعرف الرقابة الدولية على الانتخابات نعرف –أولا- الرقابة على العملية الانتخابية بصورة عامة والهدف منها:

*** تعريف الرقابة على العملية الانتخابية**

تعرف على أنها الإجراءات التي تتسم بالموضوعية و الحياد من قبل أشخاص تم تكليفهم بشكل رسمي بممارسة أعمال المتابعة و الرقابة و تقصى الحقائق، حول صحة إجراء و سير العملية الانتخابية و التحقق من الدعاوى التي تشير إلى حدوث أية انتهاكات تذكر في هذا المجال، على أن يتم ذلك وفقا للوائح و القوانين المعمول بها في هذا الإطار.

كما تعرفُ أيضا على أنها مراقبة مدى نزاهة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، بدءاً من مرحلة تحديث سجل الناخبين ومروراً بمرحلة الاقتراع و انتهاء بعملية العد والفرز بهدف تقييمها ورفع التقارير عنها[1].

هدفها: تهدف الرقابة على العملية الانتخابية إلى التأكد من سير العملية الانتخابية بشكل نزيه بعيد عن التزوير و التلاعب بأي شكل كان[2].

* وأما الرقابة الدولية على الانتخابات فتعرّف على أنها اطلاع المجتمع الدولي على سير العملية الديمقراطية في الدول التي تطلب ذلك للوقوف على مدى اتفاقها مع المعايير الدولية للديمقراطية، ومدى تعبيرها عن إرادة الشعوب[3].

حيث تنحصر المعايير الدولية للعملية الديمقراطية في النقاط الثلاث الآتية:

1. الاقتراع العام: وهو كفالة حق التصويت و الترشيح للجميع.
2. المساواة في الاقتراع: وذلك عن طريق المساواة في توزيع المقاعد، بحيث يكون الحجم السكاني للدوائر متساويا ما أمكن.
3. الانتخاب الحر: كفالة حرية الناخب في رأيه و الاختيار حسب ما يرى[4].

ا . خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

2.خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

3. خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

4.مجدي حسن محمد أحمد، ورقة عمل بعنوان العملية الانتخابية، مارس 2007 ، ص 4 ، www.pdffactory.com. ، تاريخ زيارة الموقع 2017/04/01.

كما جاء تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات ضمن الإعلان الدولي الخاص بمبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005 كما يلي:

« .... تعكس المراقبة الدولية للإنتخابات اهتمام المجتمع الدولي بتحقيق انتخابات حرة و نزيهة، كجزء من مهمة توطيد الديمقراطية، بما تكتنفه هذه المهمة من احترام لحقوق الإنسان و لأحكام القانون ، و لما كانت هذه الرقابة الدولية ، التي تصب تركيزها على الحقوق المدنية و السياسية تأتي في إطار المراقبة الدولية لحقوق الإنسان، مع أن هذه المراقبة، تقيم العملية الانتخابية وفقا للمبادئ الدولية المرعية في الانتخابات الديمقراطية الحقة و في القوانين المحلية، فإنها تقر بأن شعب أي دولة هو الذي يحدد في النهاية المصداقية و الشرعية لأي عملية انتخابية، تتميز المراقبة الدولية للإنتخابات بقدرتها على تعزيز نزاهة العملية الانتخابية، عبر التصدي لكل المخالفات و أشكال الغش والكشف عنها، و إصدار توصيات لتحسين العملية الانتخابية، و بوسعها أيضا أن تعزز ثقة الناس، حسب الضمانات الممنوحة، و كذلك المشاركة في الانتخابات، و أن تخفف من احتمال نشوب نزاعات حول الانتخابات، فضلا على أنها تساعد على توطيد المعرفة الدولية عبر تقاسم الخبرات و المعلومات المتعلقة بتعزيز الديمقراطية ...»[5] .

مما سبق يمكن تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات كما يلي: هي العملية التي تهدف إلى تحقيق انتخابات حرة ونزيهة من خلال إرسال البعثات المختلفة للرقابة على سير العملية الانتخابية، ومتابعة تفاصيل تلك العمليات في الدول المختلفة وبطلب من تلك الدول، ومن ثم إصدار التقارير التي تُقوّم تلك العمليات وتضفي عليها صفة النزاهة والحرية. إذ ومن خلال تلك التقارير يتم بيان النواحي الايجابية وكذلك السلبية للعملية الانتخابية[6].

هذا و تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن يتداخل مفهوم الرقابة الدولية للإنتخابات مع مفاهيم أخرى مثل مفهوم الإشراف الدولي على الانتخابات ، لذا يجب التمييز بين المفهومين :

5. إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات و مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين، المحتفل بذكراهما بتاريخ 27 تشرين الأول / اكتوبر 2005، في الأمم المتحدة، نيويورك، ص2، http://www.ned.org/mena/ar/Documents/82.pdf، تاريخ زيارة الموقع 2017/04/04.

6. علاء عبد الحسن العنزي و حسن محمد راضي، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون جامعة بابل، العدد 3، المجلد 6، 2014، ص 179 .

حيث تعبر المراقبة أو الملاحظة عن وجود جهات محايدة تمثل منظمات حكومية و غير حكومية [7] و جمعيات المجتمع الدولي المدنية، تقوم بمتابعة الانتخابات و تلحظ مدى إلتزامها بالحياد خلال ممارسة الإجراءات اللازمة لسير العملية الانتخابية، و تبدأ بتدقيق الكشوف أو القوائم الانتخابية مرورا بتقسيم الدوائر الانتخابية وصولا إلى يوم الاقتراع وفرز الأصوات و الإعلان عن النتائج إذ تقوم هذه الجهات بالملاحظة والمعاينة ثم إصدار التقارير لتصف أي خروقات واردة على العملية الانتخابية ، على خلاف الإشراف على العملية الانتخابية و الذي يمنح للجهات الخارجية أي المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية حق المشاركة في تسيير العملية الانتخابية في جميع مراحلها إذ تملك القدرة على التأثير في المسار الانتخابي للدولة المعنية بالانتخابات و يعتبر ذلك نوعا من المساس بالسيادة الوطنية [8].

بناءً على ما سبق ذكره نستطيع القول: إن الرقابة الدولية على الانتخابات أضحت أهم آلية من آليات التعاون الدولى للتقرير بمدى انطباق المعايير الدولية على الانتخابات التي يتم إجراؤها فى بلد ما، وهي الوسيط بين العملية الانتخابية و التحول الديمقراطي بما تكفله من احترام لحقوق الإنسان و لأحكام القانون بصفة عامة ،كما أنها ضمانة لحرية الانتخابات ونزاهتها فوجود جهات دولية فضلاً عن الجهات الداخلية لرقابة العملية الانتخابية وفي مختلف مراحلها يؤدي إلى ظهور عامل الاطمئنان لدى الناخبين والمرشحين بسبب عدم وجود أي تلاعب أو تزوير في العملية الانتخابية.

المطلب الثاني : ضمانات حياد اللجان الدولية لمراقبة الانتخابات الوطنية

إن ضمان سير العملية الانتخابية في ظروف شفافة، بعيدا عن كل ملابسات التزوير و ما شابهه، وفي أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، يتطلب التزام اللجان الدولية لمراقبة الانتخابات الحياد التام وذلك تحقيقا للأهداف المرجوة من العمل الرقابي للبعثات الدولية.

و يشير مصطلح الحياد إلى الظاهرة السياسية، حيث عُرِفت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي عكس كلمة انحاز، أما معناها القانوني القديم فهو العزلة بهدف تجنب الصراعات الدولية خاصة النزاعات

7 تعريف المنظمات الحكومية: هي كيان قانوني دولي مستمر، تنشئه مجموعة من الدول، يجمع بينها مصالح مشتركة تسعى إلى تحقيقها، ويتمتع هذا الكيان بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها بأجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة. أما عن تعريف المنظمات غير الحكومية فقد عرفها الأستاذ عمر سعد الله بأنها مجموعات تطوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي و يتمحور عملها حول مهام معينة و يقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة و هي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات و الوظائف الإنسانية و تطلع الحكومات عل شواغل المواطنين و ترصد السياسات و تشجع بمشاركة السياسة على المستوى المجتمعي وهي توفر التحليلات و الخبرات و تعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر فضلا عن مساءلتها في رصد الاتفاقيات الدولية وتنفيذها *.

*: عمر سعد الله، قانون المجتمع الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، ص 314.

8 عبد السلام نوير، الفرق بين الرقابة و الإشراف (الرقابة على الانتخابات و السيادة... مخاوف حقيقة أم حجج واهية)، www.swissinfo.ch/ara، تاريخ زيارة الموقع : 2017/04/04.

العسكرية[9]، فإذا أسقطنا مفهوم الحياد على عمل اللجان الدولية لمراقبة الانتخابات سيكون بعدم تحيزها والوقوف موقف المحايد أثناء أداء مهمتهم الرقابية (سواء من الحكومة أو المعارضة أو الأحزاب المشاركة أو المرشحين) بما يضمن عدم استفادة أي متنافس على حساب متنافس آخر، وهو ما يفضي إلى التعبير الحر عن إرادة الشعب.

و يقوم الموقف الحيادي لبعثات الرقابة الدولية على الانتخابات على مجموعة من الضمانات التي يجب أن تلتزم و تتمسك بها، وهو ما نص عليه إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات و مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين نوجزها فيما يلي :

1. نص المادة 6 من إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات: حيث يجيز نص المادة الانضمام إلى فرق رقابة الانتخابات لمن كانت مصالحه الشخصية (سياسية، اقتصادية، دينية أو عائلية أو أية مصالح أخرى) لا تتعارض مع مصلحة الانتخابات، كما يحضر على بعثة المراقبة قبول دعم مالي أو سياسي من الحكومة التي تخضع انتخاباتها إلى المراقبة، و على بعثة الرقابة أن تعلن عن المصادر الممولة لها[10].

2. نص المادة 12 : وضعت هذه المادة مجموعة من الشروط الواجب إتباعها من طرف الدول المستضيفة من أجل تحقيق الحياد و عدم الانحياز، حيث نصت الفقرة (ه) من هذه المادة أن تضمن الدول المستضيفة حرية فرق الرقابة عند إصدار بياناتها و تقاريرها المتعلقة باستنتاجاتها و توصياتها من دون أي تدخل في عملها، وهو ما أكدت عليه الفقرات (و)، (ح)، (ط) [11].

3. نص المادة 15(ج): حث تنص المادة على وجوب قيام بعثات الرقابة بتقييم المعلومات المقدمة لها بكل موضوعية و تجرد[12].

4. نص المادة 19: أكدت هذه المادة على ضرورة تمتع فرق الرقابة بالوقت الكافي لتحديد طابع العملية الانتخابية في الدولة المعنية بشكل حيادي و مستقل[13].

5. المادة 21 الفقرة (أ) : تنص على تعهد المنظمات الحكومية و غير الحكومية بأن تجعل كافة المشاركين في بعثاتها الخاصة بالمراقبة الدولية للإنتخابات متآلفين ملتزمين بدقة المعلومات و الحيادية السياسية في إصدار الأحكام و الاستنتاجات[14].

من جهته أوصى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون الأوربي على ضرورة توفير الدولة المستضيفة ضمانات حسب المعايير الدولية المتفق عليها، كما ألزم

9 ساعد حجوج، دور الإدارة في العملية الانتخابية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة بن عكنون، الجزائر، 2002، ص 02.

10 إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات، مرجع سابق، ص3 .

11: المرجع نفسه، ص5 .

12 المرجع نفسه، ص6 .

13 المرجع نفسه، ص7 .

14 المرجع نفسه، ص7 .

البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات تنفيذ هذه الضمانات، وتتمثل هذه المعايير بما هو آت:

- مساعدة العدد اللازم من المراقبين لانجاز عملية الرقابة دون التسبب بأي مشاكل للدولة المضيفة.
- الحصول على التخويل و التفويض من خلال إجراء بسيط غير متحيز.
- الحصول على معلومات تتعلق بالعملية الانتخابية من السلطات الانتخابية على كافة المستويات .
- الحصول على تراخيص للسفر في مناطق الدولة أثناء العملية الانتخابية.
- الحصول على وسائل ضامنة للوصول إلى المراكز الانتخابية و مراكز العد.
- الالتقاء بكافة ممثلي الأحزاب السياسية و المترشحين الأحرار .
- الحصول على الصلاحيات لنشر البيانات العامة[15].

المبحث الثاني: أنواع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية

تجد الرقابة التي تجريها المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ذات الطابع الدولي قبولاً واسعاً في أغلب دول العالم تقريباً. إذ أصبحت الدول تدرك الهدف والغاية من وجود رقابة دولية على الانتخابات. فهدف الرقابة هو إجراء انتخابات تتسم بالحيادية والدقة[16] ، والرقابة الدولية على الانتخابات قد تقوم بها منظمة الأمم المتحدة باعتبارها ممثلاً للدور الدولي العالمي، أو قد تقوم بها منظمات إقليمية ولعل أبرزها ما يقوم به الاتحاد الأوربي من دور فعال في إرسال العديد من البعثات إلى كثير من الدول التي تجري فيها الانتخابات.

و عليه سوف نتناول في هذا المبحث أنواع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية في مطلبين، حيث نخصص المطلب الأول لرقابة المنظمات الدولية الحكومية على الانتخابات الوطنية، بينما نتناول في المطلب الثاني رقابة المنظمات الإقليمية على الانتخابات الوطنية.

المطلب الأول: رقابة المنظمات الدولية الحكومية على **الانتخابات الوطنية**

نخصص هذا المطلب لدراسة الدور الرقابي الذي لعبته منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الراعي الأول في العالم لحقوق الإنسان و حماية حرياته الأساسية، و كمنظمة دولية حكومية تظم أكثر من 193 دولة ذات عضوية كاملة.

15 مرشد ODIHR لمراقبة الانتخابات، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون الأوربي، OSCE-ODIHR، الطبعة الرابعة، أبريل 1999، ص 6 و 7.

16 إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات، مرجع سابق ، ص1 .

حيث تباشر الأمم المتحدة رقابتها على أي انتخابات من خلال طلب رسمي تتقدم به حكومة الدولة التي ستحصل فيها العملية الانتخابية. و بناءً على ذلك الطلب، يتم إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات إلى ذلك البلد. و تتم عملية التشاور ما بين البعثة والحكومة والأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات ذات الصلة. والتقرير الذي تصدره البعثة يعتبر أساساً لمشاركة الأمم المتحدة[17].

و قد شاركت منظمة الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الانتخابية بعد تأسيسها في العام 1945. وعملت على تعزيز مبادئ الديمقراطية من خلال ممارسة أفراد الشعب لحقوقهم السياسية ، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (137/46) في العام 1992 والذي يؤكد بأنه يقع على عاتق الأمين العام أن يعمل على تأسيس مركز خاص لضمان تنسيق معالجة الطلبات المقدمة بخصوص طلب المساعدة الانتخابية، وهذه الوظيفة أصبحت فيما بعد أحدى مهام و وظائف وحدة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة [18] .

حيث قامت هذه الأخيرة (وحدة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة) بإرسال عدة بعثات لمراقبة الانتخابات في عدة دول نذكر منها:

عملية المساعدة الانتخابية في إطار حفظ السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى ، فبناءا على طلب هذه الأخيرة اعتمد مجلس الأمن القرار 1109 (1998) بتاريخ 27 مارس 1998 لإنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات التشريعية التي جرت خلال 29 نوفمبر– 13 ديسمبر 1998، حيث اضطلعت فرقة المساعدة بتقديم مساعدات تقنية للسلطات الانتخابية و مراقبة و رصد المسار الانتخابي [19].

كما قد تلعب وحدة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة دور المنسق الانتخابي بين المراقبين والمشرفين على العملية الانتخابية من خلال العمل سويةً مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وهذا الفريق يكون مسئولا عن فتح مكتب في الدولة التي تطلب المساعدة من أجل تنسيق وتجهيز الدعم اللوجستي لمراقبي الانتخابات.

و تقوم الوحدة أيضاً بتنسيق عمل مجموعة المراقبين الدوليين، حيث تتشكل هذه الأخيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وأما

17 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

18 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

19 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

بالنسبة للتكاليف المالية التي تتحملها الوحدة فإنها تُغطى عن طريق مساهمات الدول الأعضاء في المنظمة [20].

كما قد تكون مشاركة الأمم المتحدة في مجال الانتخابات من خلال بعض برامجها والتي من أبرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وقد يكون من خلال المساعدة التي تقدمها بعض الجهات أو المراكز التابعة للمنظمة ، كمركز حقوق الإنسان وإدارة الأمم المتحدة لخدمات دعم التنمية والتنظيم الإداري، فقد قام مركز حقوق الإنسان بتقديم العديد من المساعدات الانتخابية للكثير من الدول مثل رومانيا عامي (1990 – 1992)، واريتريا عام (1992) ، وكمبوديا عام(1992) و انغولا عام(1992) وجنوب أفريقيا عام(1993) وغيرها من الدول الأخرى ، بالإضافة إلى ذلك فقد قام المركز بإعداد برامج توجيهية تحتوي على مجموعة من المبادئ لتحليل القوانين والإجراءات الانتخابية. وقد قدمت الأمم المتحدة – أيضاً – في عام (1994) المساعدة لدولة الموزمبيق لتقوية مؤسساتها الديمقراطية وتعزيز وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي وبمساعدة المنظمات الدولية الأخرى والمجتمع الدولي وذلك عن طريق تقديم المساعدات المالية والتقنية لها مما جعلها تنجح في إجراء انتخاباتها بشكل مثالي [21].

وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الانتخابية لا يقتصر على التنسيق بين عمل المراقبين والمشرفين فحسب، بل تلعب المنظمة دوراً فعالاً في تقديم المساعدات التقنية أو الفنية و ذلك كما يلي :

1. توفير الأمن: يقوم أفراد قوات الأمم المتحدة النظامية، بما في ذلك أفراد شرطة الأمم المتحدة وأفراد الأمم المتحدة العسكريون، بدوريات لكفالة إمكانية ممارسة الناخبين لحقهم الديمقراطي دون خوف من العنف.
2. تقديم مشورة تقنية بشأن إصلاح قوانين الانتخابات ووضع إجراءات لكفالة تأمين عملية التصويت.
3. تقديم دعم لوجستي مثل توزيع مواد الاقتراع .
4. تقديم مساعدات في مجالي الإعلام وتثقيف الناخبين من خلال مجموعة من قنوات الاتصال التابعة للأمم المتحدة المتاحة للبعثات الميدانية، بما في ذلك الإذاعة.

فعلى سبيل المثال، أجري الاستفتاء بشأن استقلال جنوب السودان بصورة سلمية في موعده في كانون الثاني/يناير سنة 2011، وصوتت فيه الأغلبية الساحقة بنسبة 98,83 % من المشاركين لصالح الاستقلال.

20 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

21 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

وكانت السلطات السودانية مسئولة عن عملية الاستفتاء بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و إدارة الشؤون السياسية، لتوفير الدعم الرئيسي، بما في ذلك طبع وتوزيع أكثر من 10 ملايين بطاقة اقتراع فضلا عن تدريب نحو 000 5 من موظفي مراكز الاقتراع. وساعدت قيادة البعثة، وفريق رفيع المستوى معين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في إجراء حوار بين الأطراف السودانية الرئيسية بهدف منع النزاع وبناء الثقة في العملية [22].

و من المشاركات الانتخابية المهمة للأمم المتحدة هو ما قامت به هذه الأخيرة ومن خلال الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية في الأحداث الانتخابية في العراق خلال العام (2005). إذ قدم فريق المساعدة الانتخابية الدولي بالتعاون مع الإتحاد الأوربي وبعض الجهات الأخرى المساعدة التقنية من خلال الخبراء العاملين في تلك الجهات ، مما ساهم في بناء وتقوية المؤسسات الانتخابية العراقية. وقد تم تشكيل البعثة الدولية للانتخابات العراقية في كانون الأول عام 2004 من قبل الحكومة العراقية وبدعم من الأمم المتحدة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق التي تم تشكيلها في 31/ 5 /2004 من أجل تقييم مجرى العملية الانتخابية في العراق. وقد تشكلت هذه البعثة من كيانات انتخابية إدارية في عدد من الدول ، ومهمة هذه البعثة هو تقديم المشورة والمساعدة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وقد توصل خبراء البعثة إلى أن انتخابات العراق في كانون الأول عام 2005 كانت متوافقة مع المعايير الدولية للانتخابات سواء على صعيد الإطار القانوني أو على مستوى تخطيطها أو إجراءاتها أو شؤونها اللوجستية وأنها جاءت معبرة عن إرادة الناخبين [23].

فبالنظر إلى ما تقدمه منظمة الأمم المتحدة من أشكال الدعم المختلفة وبسبب حيادية واستقلالية تلك المنظمة، فإن الدول اتجهت إلى تفضيل مشاركة هذه المنظمة على غيرها من المنظمات الأخرى [24].

المطلب الثاني: رقابة المنظمات الإقليمية على الانتخابات الوطنية

شهدت ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي الكثير من مجالات التعاون والتنسيق بين العديد من المنظمات والجمعيات الدولية الإقليمية المهتمة بشؤون الانتخابات الوطنية. فمثلاً تم تأسيس الإتحاد الأمريكي الدولي للمنظمات الانتخابية في العام 1991. وكان الهدف من ذلك هو تعزيز التعاون بين المؤسسات والجمعيات الانتخابية في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي من جهة و بين جمعية التنظيمات الانتخابية في جنوب أمريكا من جهة أخرى .

22 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

23 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

24 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

كما أقرت منظمة الدول الأمريكية « اتفاقية سانتياجو» عن الديمقراطية وتحديث النظام بين الدول الأمريكية في العام 1991. ثم تم إنشاء وحدة منظمة الدول الأمريكية لترسيخ الديمقراطية والاشتراك في تقديم وتعزيز المساعدة والرقابة الانتخابية[25].

من جهتها شهدت القارة الإفريقية إنشاء اتحادات تحت رعاية المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية التابعة للاتحاد الإفريقي ولعل أبرزها هو الاتحاد الأفريقي لسلطات الانتخابات في العام 1997. وكذلك اتحاد دول الكومنولث لمسئولي الانتخابات في العام 1991. وفي نفس العام تم إقرار إعلان هراري من قبل الاتحاد والذي أعطى أهمية كبيرة لقيم المنظمة السياسية الأساسية. و قد أعقب ذلك القيام بالعديد من أنشطة المساعدة الانتخابية والرقابة عليها. و قد قدمت منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً مثل هذه المساعدة، إذ راقبت العديد من العمليات الانتخابية، كتلك التي جرت في زامبيا في عام 1992. وقد تم التعاون فيما بعد بين منظمة الوحدة الأفريقية بالاشتراك مع الكومنولث والاتحاد الأوربي مع الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات في جنوب أفريقيا في العام 1994[26].

بيد أن الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوربي في مجال مراقبة الانتخابات يفوق بكثير الاتحادات الإقليمية سابقة الذكر ، كيف لا، و صداه تجاوز نطاق القارة الأوربية ليصل إلى أغلب دول العالم ، وتعتبر البعثات التي يرسلها الإتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات أحد أبرز التطبيقات الإقليمية لفرق المراقبة الدولية ، إذ شهد تطبيق عملية إرسال تلك البعثات تطوراً سريعاً في منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوربي. فبعد أن تم استحداث مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، كجهاز تابع لمنظمة الأمن والتعاون الأوربية، تم إرسال العديد من البعثات المتخصصة لمراقبة الانتخابات في دول العالم المختلفة[27].

كما أسس الاتحاد الأوربي منظمة الأمن والتعاون في أوربا عام 1975، والتي تضم اليوم 55 دولة تمتد حدودها عبر القارة الأوربية إلى جانب منطقة جنوب القوقاز ووسط آسيا وأمريكا وكندا. وتعتمد المنظمة على مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعتبر مبدأ تطوير الانتخابات الديمقراطية أهم أهدافها. ولذلك فقد عملت على بلورة عدد من البرامج التي تهدف إلى تحقيق هذا المبدأ. وقد أصبح اليوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان واحداً من أبرز الهيئات الدولية التي تقوم بمراقبة الانتخابات باعتباره جهازاً من أجهزة الأمم المتحدة. ويعتمد هذا المكتب في عمله على أهم المبادئ التي جاءت بها وثيقة كوبنهاكن في العام 1990، بالإضافة إلى اعتماده على جميع الاتفاقيات التي ترتبط بالانتخابات والتي أعلنت الدول الأعضاء الالتزام بها كالاتفاقية الدولية الخاصة

25 جاي س. جودين – جيل ، مرجع سابق، ص 53.

26 جاي س. جودين – جيل ، المرجع نفسه، ص 53 .

27 زياد بارود، الانتخابات النيابية في لبنان (2005) في خضم التحولات المحلية والإقليمية، ط1، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، لبنان، 2007 ، ص 101.

بحقوق المرأة السياسية عام 1952 والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1967.

و أما بالنسبة لتمويل بعثات المراقبة فيتم من خلال ميزانية منظمة الأمن والتعاون في أوربا، وأن عمليات مراقبة الانتخابات في أغلب الدول الديمقراطية تتمتع بالأولوية على غيرها[28].

وتشير الإحصائيات إلى أن منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وعن طريق مكتب المؤسسات الديمقراطية، قد راقبت حوالي(150) دورة انتخابية وطنية، تفاوتت ما بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية داخل أوربا وحدها منذ العام 1990 [29].

ومن المشاركات الأخرى التي قامت بها منظمة الأمن والتعاون الأوربي هو إرسالها بعثة لمراقبة انتخابات مجلس النواب العراقي للعام 2010 و قد أصدرت البعثة تقريراً بهذا الخصوص قيمت فيه الاستعدادات الفنية التي قامت بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، وأعتبر التقرير أن الانتخابات معدة ومهيأة بشكل جيد من الناحية الفنية على الرغم من تأخر صدور القانون المعدِل لقانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (16) لسنة 2005 ، وقد اعتبر التقرير نسبة المشاركة نسبة مقبولة ، إذ بلغت حوالي 63,03%.

وأما فيما يتعلق بعمليات العد والفرز ، فقد أشار التقرير ، وبالاعتماد على التقارير الصادرة من مجموعة المراقبين المحليين والدوليين ، إن إجراءات العد والفرز أجريت وفقاً لتعليمات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات[30] .

و تجدر الإشارة إلى أن البرلمان الأوربي له دور مهم في تحديد مجال مشاركة الاتحاد الأوربي في مراقبة الانتخابات، إذ يتولى البرلمان الأوربي مهمة دراسة الطلبات المقدمة للاتحاد الأوربي لمراقبتها. وإن أعضاء البرلمان الأوربي هم من يحددون حجم مشاركة الاتحاد. وهذا هو السبب الذي يجعل الاتحاد الأوربي في المرتبة الثانية بعد الأمم المتحدة في مجال مراقبة الانتخابات.

أما في الجزائر كانت الانطلاقة الأولى لهذا النوع من الرقابة بمناسبة أول إنتخابات رئاسية في ظل التعددية السياسية سنة 1995 ، حيث قامت السلطة الجزائرية آنذاك باستدعاء ملاحظين دوليين من منظمات دولية حكومية كمنظمة الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي و الجامعة العربية و الاتحاد الإفريقي

28 علي الصاوي وآخرون، كيف تراقب الانتخابات، الجمعية العربية للدراسات البرلمانية ، 2005 ، ص -116 ص119.

29 خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق، ص376 .

30 تقرير الإتحاد الأوربي لتقييم انتخابات مجلس النواب العراقي 2010، التقرير النهائي(2 شباط – 21 آذار 2010)، منشور على الموقع الالكتروني: www.eueom.eu، تاريخ زيارة الموقع 2017/04/10 .

والسماح لها بمراقبة الظروف التي ستجري فيها العملية الانتخابية مع إمكانية الإدلاء بشهاداتهم على صدق النتائج و التي فاز بها الرئيس اليمين زروال، والتي بمقتضاها أعلن عن إنتهاء المرحلة الانتقالية و تكريس العودة رسميا إلى المسار الانتخابي في محاولة لاسترجاع مؤسسة الرئاسة لنوع من المصداقية والشرعية حتى تتمكن من الشروع في تنفيذ مخطط البناء المؤسساتي للدولة للخروج من الأزمة التي مرت بها البلاد حينها.

ولم تقف الرقابة الدولية عند هذه الانتخابات فحسب بل تواصلت بمناسبة الانتخابات الرئاسية لسنتي 1999 و2004.... وبمناسبة الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 وكذا الانتخابات المحلية في 29 نوفمبر 2012، وبمناسبة الاستحقاق الرئاسي 2014/04/17 دعت السلطة الجزائرية ملاحظين دوليين لمتابعة الانتخابات، كما قامت الحكومة بتوجيه الدعوة لعدد من المنظمات الدولية التي تنتسب إليها الجزائر بالعضوية أو الشراكة لإرسال ملاحظيه. كما تم توجيه الدعوة لنفس الغرض إلى بعض المنظمات غير الحكومية[31].

وبمناسبة الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 4 ماي 2017 أعلن رئيس الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في الجزائر عبد الوهاب دربال، موافقة كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، على إيفاد مراقبين دوليين للانتخابات البرلمانية المقبل استجابةً لدعوة من الجزائر، وذلك في خطوة لتعزيز صدقية الحدث الانتخابي المهم، ودليل على « ثقة الجزائر في ضمانها لانتخابات حرة ونزيهة»[32].

من خلال ما تم استعراضه عن نوعين من الرقابة الدولية للإنتخابات (العالمية منها و الإقليمية) نستطيع القول: إن ما تصدره بعثاتها من تقارير حول العمليات الانتخابية قد حدد و وضح المعايير الأساسية لتحقيق حرية الانتخابات ونزاهتها . إذ ومن خلال الدور الرقابي لتلك المنظمات على العمليات الانتخابية تبين لنا أنها أسهمت مساهمة فعالة في القضاء على عمليات تشويه الانتخابات وتزويرها ، وضمنت إلى حد ما إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

31 «لقد قررنا دعوة ملاحظين دوليين لمتابعة الانتخابات القادمة، حيث قامت الحكومة بتوجيه الدعوة للعديد من المنظمات الدولية التي ننتسب إليها بالعضوية أو بالشراكة، لإرسال ملاحظيها إلى الجزائر كما تم توجيه الدعوة لنفس الغرض إلى بعض المنظمات غير الحكومية « مأخوذ من خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 09 فيفري 2012.

32 صحيفة الحياة، http://www.alhayat.com/Articles/21070605 ، الأحد 2 أبريل 2017، تاريخ زيارة الموقع : 2017/04/13.

الخاتمة:

ما توصلنا إليه في خاتمة بحثنا هذا هو مجموعة من النتائج نوردها على النحو الآتي:

- يظهر الاهتمام الدولي بعملية مراقبة الانتخابات الوطنية من خلال المواثيق الدولية و الإقليمية التي وضحت ضمانات حرية العملية الانتخابية ونزاهتها، و كذلك من خلال إنشاء مؤسسات دولية تكمن وضيفتها في تقديم العون و المساعدة لدول العالم لتحقيق هذه الغاية.
- تهدف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية لاطلاع المجتمع المدني على شفافية العملية الانتخابية ونزاهتهاوتساعد في الوقت نفسه على الاعتراف الدولي بالعمليات الانتخابية ومن ثَمَّ بأنظمة الحكم التي تفرزها تلك الانتخابات .
- إن الرقابة الدولية على العمليات الانتخابية قد تكون رقابة عالمية، تتمثل في الدور الذي تلعبه بعثات الأمم المتحدة من خلال إشرافها على العمليات الانتخابية. وقد تكون الرقابة على المستوى الإقليمي، وتتمثل هذه في بعض المنظمات الإقليمية، كمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية.
- يقتصر عمل اللجان الدولية لمراقبة الانتخابات على رصد المسار الانتخابي، و إعداد توصيات من شأن الدولة المعنية العمل بها أو تركها، و لا يشكل عملها هذا في أي حال من الأحوال تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول. وهو لا يمس بسيادة الدولة الداخلية أو الخارجية.

و بناءً على هذه النتائج نقترح التوصيات الآتية:

1. نقترح تشكيل منظمة دولية دائمة لمراقبة الانتخابات في مختلف دول العالم، وأن تكون هذه اللجنة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، على أن تتألف من مجموعة من الدول وعدد من أعضاء المنظمات الدولية المهتمة بهذا الشأن.
2. على الدول أن لا تشكك بدور الرقابة الدولية، وكذلك البعثات التي ترسلها المنظمات الدولية.
3. يجب أن تتكفل الدول بتقديم المساعدة لأفراد بعثات المراقبة الدولية، وتوفير الظروف الملائمة لعمل تلك البعثات.
4. على أفراد المراقبة الدولية التقيد بكافة التعليمات والتوجيهات الصادرة إليهم من مراجعهم .
5. وضع التقارير الصادرة عن بعثات الرقابة الدولية محط الاهتمام و الاستعانة بتوصياتها لتطوير الفكر الديمقراطي داخل المجتمعات و زيادة نسب المشاركة في الحياة السياسية.

قائمة المصادر

أولا: المصادر العربية

1. جاي س. جودين – جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة (القانون الدولي والممارسة العملية) ، ترجمة أحمد منيب، مراجعة فايزة حكيم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

2. حمدي عبد الرحمن، التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي خلال التسعينات، منشورات جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2000.

3. خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009 .

4. زياد بارود ، الانتخابات النيابية في لبنان (2005) في خضم التحولات المحلية والإقليمية، ط1، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، لبنان، 2007.

5. علي الصاوي وآخرون ، كيف تراقب الانتخابات، الجمعية العربية للدراسات البرلمانية ، 2005.

6. عمر سعد الله، قانون المجتمع الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.

ثانيا: المقالات

1. علاء عبد الحسن العنزي و حسن محمد راضي، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون جامعة بابل، العدد 3، المجلد 6، 2014 .

2. عمر فخري عبد الرزاق الحديثي، دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الوقاية من الجريمة الانتخابية ، مجلة جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد (190) ،2011.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. ساعد حجوج، دور الإدارة في العملية الانتخابية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة بن عكنون، الجزائر، 2002.

رابعا: وثائق صادرة عن هيئة الأمم المتحدة

1. إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات و مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين، المحتفل بذكراهما بتاريخ 27 تشرين الأول / أكتوبر 2005، في الأمم المتحدة، نيويورك .

2. القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 أكتوبر 1999، تحت رقم A/54/491 في دورتها الرابعة و الخمسون البند 116 (ب) من جدول الأعمال بعنوان : مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية، تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية و نزيهة، الفقرة 32/28.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. البعثة الدولية للانتخابات العراقية، التقرير النهائي للانتخابات 15 كانون الأول 2005 لمجلس النواب العراقي، ، الموقع الالكتروني، http://www.imie.ca/pdf/final-report-a.p

2. صحيفة الحياة، http://www.alhayat.com/Articles/21070605 ، الأحد 2 أبريل 2017، تاريخ زيارة الموقع : 2017/04/13.

3. عبد السلام نوير، الفرق بين الرقابة و الإشراف (الرقابة على الانتخابات و السيادة... مخاوف حقيقة أم حجج واهية)، www.swissinfo.ch/ara، تاريخ زيارة الموقع : 2017/04/04.

4. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المساعدة الانتخابية، http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/electoralassistance.shtml، تاريخ زيارة الموقع : 2014/04/03.

5. مجدي حسن محمد أحمد، ورقة عمل بعنوان العملية الانتخابية، مارس 2007، www.pdffactory.com. ، تاريخ زيارة الموقع 2017/04/01.

6. محمد أبو غدير، الرقابة الوطنية و الدولية... هل تحقق نزاهة الانتخابات، http://www.startimes.com، تاريخ زيارة الموقع 2017/04/01.

سادسا: المصادر الأجنبية

1. Lucilia Pereira, Free and fair : The Politicization of Election Monitoring Reports , A Thesis Submitted to the college of Graduate Studies and Research in Partial Fulfillment of the Requirements for the degree of master arts in the department of Political studies, Universal of Saskatchewan, 2006 p: 30.